

الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي



د. جهاد صبحي القطييط
د. أحمد عبد الحميد ذكر الله

المدرسان بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

يعيش العالم على وقع الحدث الاقتصادي الكبير، وهو الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت بضرب معظم أسواق المال في العالم، وخاصة مركز أسواق المال العالمية. ويعتبر هذا الحدث أزمة جديدة في طبيعة النظام الرأسمالي؛ إذ الأزمات ملازمة له، كما تؤكد على فشله في تلبية احتياجات الأفراد، وعدم قدرته على قيادة الاقتصاد العالمي، مما يدفع إلى البحث عن بديل للنظام الرأسمالي.

لقد انعكست هذه الأزمة على الاقتصاد الخليجي؛ وذلك لوجود مجموعة من الروابط بينه وبين الاقتصاد العالمي تستوجب الأزمة المالية الاقتصادية وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة الآثار السلبية على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، والتي يعاني سوق العمل بها من هيمنة العمالة الأجنبية، وخاصة الآسيوية؛ نتيجة الاختلالات الهيكلية والكلية التي يعاني منها، مما عزز من حاجة سوق العمل الخليجي للطلب المتزايد على العمالة الأجنبية لمواجهة متطلبات التنمية الواسعة التي بدأت منذ السبعينيات -نتيجة محدودية عدد السكان- حتى بلغت أرقامًا كبيرة، وتجاوزت نسبهم في بعض الدول مجموع عدد السكان الأصليين.

وفي هذا الإطار، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم مجموعة من السياسات والإجراءات للخروج من الآثار السلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على واقع ومستقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. وذلك من خلال التعرف على جذور الأزمة المالية الاقتصادية، وأسباب حدوثها، وانعكاسها على الاقتصادات الخليجية، والتعرف على التداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية على العمالة، وكيفية الحد من هذه التداعيات،

هذا وتتعدد المواقف تجاه مستقبل العمالة في منطقة الخليج العربي بين معارض لها؛ لأنها تفسد سوق العمل بأكمله، ومؤيد لها؛ بسبب دورها الفعال في استمرارية معدلات النمو، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن مستقبل العمالة سوف ينحسر لظروف تتعلق بمنطقة الخليج العربي.

ثم تشير الدراسة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الدول الموردة والمستقبل للعمالة على الخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. وتختتم الدراسة بأهم المقترحات والتوصيات لتفعيل دور الدول الموردة والمستقبل للعمالة في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية على العمالة.

الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي



د. جهاد صبحي القطييط
د. أحمد عبد الحميد ذكر الله

المدرسان بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

مقدمة:

شهدت دول منطقة الخليج العربي طفرة مالية منذ بداية السبعينيات عقب الطفرة البترولية، التي كان لها دور كبير في تمويل وتشبييد البنية التحتية، والهيكل الاقتصادية، والبرامج التنموية المختلفة، فقد وفرت عملية التنمية في شتى المجالات الآلاف من فرص العمل، ونظرًا للقصور الحاصل في حجم العمالة في المنطقة، وقلة المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ عملية التنمية، بالإضافة إلى قلة عدد السكان قياسًا للمعروض من فرص العمل، فقد زاد الطلب على العمالة لسد هذا العجز.

وجدير بالذكر أن هذه العمالة ساهمت بشكل كبير في إنشاء العديد من المشروعات التنموية في دول الخليج العربي.

يمكن القول: إن التوسع في شتى المجالات التنموية، جعل اقتصادات دول المنطقة تعمل كإقتصادات منفتحة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثم فهي تتأثر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية الدولية؛ وذلك نتيجة لوجود مجموعة من العلاقات بينها وبين الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك فإن اقتصادات المنطقة تأثرت بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية؛ وحيث إن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد، فإن دراستنا هذه تطرح تصورًا لتداعيات هذه الأزمة على مستقبل العمالة في منطقة الخليج العربي؛ لتفاوت التوقعات بشأن الآثار المستقبلية لهذه الأزمة التي انعكست كأزمة تشغيل وبطالة تأثرت بها أغلب بلدان العالم. وتقدم الدراسة أيضًا بعض السياسات للحد من تداعياتها على العمالة في منطقة الخليج، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة الوصول إلى البيانات المؤكدة من الدول المستقبلية أو المرسله على السواء.

وسوف يستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي، وكذلك بعض أدوات التحليل الاقتصادي. لقد خططت هذه الدراسة لكي تناقش النقاط التالية:

أولاً: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة في النظام الرأسمالي، فالتاريخ الاقتصادي ممتلئ بعدد كبير من الأزمات المصرفية، وأزمات أسعار الصرف، فالرأسمالية عرفت أزمات متتالية كان يتأرجح فيها الاقتصاد من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود. (٢)

ثانياً: الاختلالات الهيكلية الكلية في سوق العمل الخليجي.

ثالثاً: واقع سوق العمل في منطقة الخليج العربي.

رابعاً: آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على العمالة في منطقة الخليج العربي.

وقد بدأت هذه الأزمات عقب حروب نابليون وخلال الأعوام: (١٨١٠م، ١٨١٤م، ١٨٢٥م، ١٨٣٦م، ١٨٤٧م، ١٨٥٧م، ١٨٦٤م، ١٨٧٣م، ١٨٨٢م، ١٨٩٠م، ١٨٩٤م، ١٨٩٦م، ١٩٠٠م، ١٩٠٧م، ١٩١٢م، ١٩١٤م، ١٩١٨م، ١٩٢٠م، ١٩٢٤م، ١٩٢٩م-١٩٣٣م) أي ٢٢ أزمة خلال ١٢٣ عاماً. وكانت

الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة في النظام الرأسمالي، فالتاريخ الاقتصادي ممتلئ بعدد كبير من الأزمات المصرفية، وأزمات أسعار الصرف، فالرأسمالية عرفت أزمات متتالية كان يتأرجح فيها الاقتصاد من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود.

خامساً: السياسات اللازمة لتجنب الآثار السلبية على العمالة الأجنبية. وتُختتم الدراسة بالخلاصة، وبأهم التوصيات والمقترحات، وقائمة بالهوامش والمراجع والملحق الإحصائي.

أولاً: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية:

أ- نظرة تاريخية للأزمات المالية والاقتصادية في النظام الرأسمالي:

الأزمة تظهر في بلد أو أكثر من البلاد الرأسمالية، وسرعان ما تنتقل إلى البلاد الرأسمالية الأخرى بقدر درجة الترابط في الاقتصاد العالمي.

يعيش العالم على وقع الحدث الاقتصادي الكبير، وهو الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي بدأت بضرب معظم أسواق المال في العالم، وخاصة مركز أسواق المال العالمية «وول ستريت» أساس الاقتصاد الرأسمالي، الذي ترتب عليه كما قال فرنسيس فوكاياما^(١): «حجم رعب أضخم بكثير من الخسائر المادية، بالإضافة إلى خسارة الولايات المتحدة الأمريكية للمصداقية والسمعة على وجه الخصوص».

ولم تتوقف الأزمات في النظام الرأسمالي بل استمرت حتى الآن خلال الأعوام التالية: (١٩٤٦م، ١٩٤٩م، ١٩٥٧م، ١٩٦٠م، ١٩٦١م، ١٩٦٥م، ١٩٦٧م، ١٩٦٨م، ١٩٧٢/٧١م، ١٩٧٨م، ١٩٨٠م، ١٩٨٢م، ١٩٨٦م، ١٩٨٧م، ١٩٨٩م، ١٩٩٥/٩٤م، ١٩٩٨/٩٧م، ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م).^(٣) أي ٢٥ أزمة في أقل من ٨٠ عاماً. وهذا يؤكد على أن النظام الرأسمالي نظام اقتصادي قائم على تناقضات بنيوية ودائمة، وبالتالي فالأزمات ملازمة له. وذلك يدفع إلى البحث عن بديل للنظام الرأسمالي.

ويتفق الجميع على وجود أزمة مالية بل اقتصادية حادة تفوق أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣م)، ولا يمكن لأي شخص أن يحدّد نهايتها؛ فالأزمة الحالية هي أزمة في طبيعة النظام الرأسمالي، فمنظرو النظام الرأسمالي تراجعوا عن أسس النظام الرأسمالي، والأزمة تذكر بنمط حضاري يبني على الاستغلال والاضطهاد.

ب- ماهية الأزمة المالية الاقتصادية:

يقصد بها انهيار النظام المالي برُمَّته، مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع

(٢) د. سمير محمد الحسيني: تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة، مطبعة حسان، ١٩٨٤م، ص ٣٢٤.
(٣) من إعداد الباحث.

(١) النيوزويك العربية بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٨م.

لضبطها، مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر، ثم إلى انهيار النظام من جراء أزمة الرهون العقارية.

هذه هي مجمل أسباب الأزمة، وهي ليست وليدة اللحظة، ولكنها نتجت عن استمرار هذه الأسباب في الاقتصادات المحلية والعالمية لسنوات طويلة، فالأزمة أظهرت استمرارية هشاشة النظام الرأسمالي وعدم قدرته على توفير الاستقرار للاقتصادات الدولية، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات.

د- أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الاقتصادات الخليجية:

يؤكد صندوق النقد الدولي على أن هذه الأزمة لن تتجو منها أي دولة في العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول، ولكن بنسب متفاوتة، وعلى ذلك فإن الأزمة لها آثار على الاقتصاد الخليجي كاقصاد منفتح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك يمكن القول: إن تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية ظهر فيما يلي:

١- انخفاض أسعار البترول: إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة تفوق ٦٠٪ من ١٥٠ دولاراً للبرميل في شهر يوليو ٢٠٠٨م إلى حوالي ٦٥ دولاراً للبرميل ٢٠٠٩م. وهذا ينعكس سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي لدول منطقة الخليج العربي خلال عام ٢٠٠٩م وما بعده.

٢- النمو الاقتصادي: النمو في الاقتصاد الخليجي مرتبط بالعلاقات الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات، وعلى ذلك سينخفض معدل النمو الاقتصادي من ٢, ٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٤, ٢٪ في عام ٢٠٠٩م. (٤) وهذا ينعكس على سوق العمل الخليجي بالسلب.

(٤) انظر على سبيل المثال: وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م، الرياض، الملك العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١٧٥ - ١٨٩.

انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي. (١) كما يُقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، أو لمجموعة من الدول.

ومن أبرز سماتها: فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية. (٢)

ج- أسباب الأزمة المالية الاقتصادية:

تعتبر الأزمة الحالية أسوأ الأزمات على الإطلاق، وأكثرها تأثيراً لزيادة الترابط الاقتصادي بين دول العالم، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات. ولا يمكن حصر الأسباب التي أدت لحدوث الأزمة المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب أدت بمجموعها إلى حدوث الأزمة، ويمكن أن نوجز أهم هذه الأسباب فيما يلي: (٣)

الأول: أسباب تخص الاقتصاد الأمريكي متمثلة في تفاقم العجز في الميزانية، وزيادة حجم المديونية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والهبوط السريع في سعر الدولار.

الثاني: ابتكار أدوات وآليات مالية تفتقد إلى أجهزة

(١) د. السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية.. نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م، ص ٣٩.

(٢) عرفات تقي الحسيني: التمويل الدولي، عمان، دار بجلاوي للنشر، ١٩٩٩م، ص ٢٠٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية، انظر:

- د. سلطان أبو علي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مصر، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٤٢)، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ٢ - ١٠.

- د. رمضان علي الشراح: الأزمات المالية العالمية أسبابها، آثارها، انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، الكويت، اتحاد الشركات الاستثمارية، مايو ٢٠٠٩م، ص ٢٣ - ٢٦.

- مجلس الغرف السعودية: التقرير الاقتصادي، العدد الثاني عشر، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص ١٠، ١١.

كما تمثل الاختلالات الكلية والهيكلية التي يتسم بها جانب العرض والطلب في سوق العمل الخليجي تحديات تتطلب المعالجة، ومن أهم تلك الاختلالات: (١)

أ- ارتفاع درجة اعتماد سوق العمل الخليجي على العمالة الأجنبية الناشئ عن عدم مواكبة قوة العمل المحلية لزيادة الطلب الكلي. (٢) وقد برزت هذه الفجوة كحقيقة مهمة منذ الطفرة المالية التي شهدتها دول الخليج عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ب- عدم وجود تناسب بين مخرجات نظم التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل الخليجي، بالإضافة إلى عدم التناسب بين قطاعات الباحثين عن عمل والأوضاع السائدة في سوق العمل الخليجي، خاصة فيما يتعلق بنوعية الوظائف المعروضة وشروطها.

ومن ثمَّ يتمثل الطابع السائد في سوق العمل الخليجي في هيمنة العمالة الأجنبية عليها؛ نتيجة للاختلالات التي تعاني منها بين جانبي العرض والطلب، ولقد ساهمت فيه مجموعة من العوامل أدت إلى استمراريتها.

ويمكن توضيح تلك العوامل بإيجاز شديد فيما يلي:

أ- عوامل تتعلق بجانب العرض:

توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات العملية أدت إلى تزايد اللجوء والاستعانة بالعمالة الأجنبية، فيما ساهمت عوامل أخرى في استمرار هذا الوضع، منها ما يلي:

- الخلل في حجم وهيكل السكان في منطقة الخليج العربي. (انظر الجدول رقم ١، ٢ بالملحق).

- استبعاد نسبة كبيرة من النساء من قوة العمل: فعلى سبيل المثال شكَّلت العمالة النسوية المواطنة في عام ٢٠٠٦م حوالي ٤,٤% من قوة العمل في السعودية،

(١) انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي.

(٢) انظر الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.

٢- الاستثمارات: تقدر الاستثمارات الخليجية بالخارج بحوالي ٤,٢ تريليون دولار، وسوف تتأثر هذه الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر ستكون أكبر.

٤- البورصات الخليجية: تراجع أداء أسواق المال تراجعاً كبيراً ومفاجئاً في المؤشر العام؛ حيث انخفض بنسبة ٣٧٪ من قيمته في يونيو ٢٠٠٨م، مما انعكس على مشاريع التنمية والاستثمارات، فانتقلت آثار الأزمة إلى سوق العمل الخليجي ممثلة في فقد عدد كبير من العمالة لوظائفهم في المؤسسات التي ضربتها الأزمة.

٥- الجهاز المصرفي: تنعكس الأزمة على الجهاز المصرفي في الدول الخليجية بالسلب، وذلك بسبب استثماراته في الخارج، وخاصة في أمريكا وأوروبا، وارتباطه مع المصارف العالمية التي تأثرت بالأزمة. وترتب على ذلك قيام الجهاز المصرفي بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات، وهذا سبَّب انكماشاً في مجال الأعمال.

وهكذا انعكست الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على اقتصادات منطقة الخليج، كما أدت توقعات الكساد العالمي الجديد إلى تراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات القوية الجديدة مما نتج عنه تراجع الطلب على النفط، وتراجع إيرادات خدمات النقل والشحن الدولي، ورسوم مطارات دول المنطقة.

ثانياً: الاختلالات الهيكلية الكلية في سوق العمل الخليجي:

يمكن تعريف سوق العمل بأنه: منظومة العلاقات بين عرض الأفراد الراغبين في العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالي فهي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي تتأثر بالبيئة والمحددات الاجتماعية وتؤثر فيها، والتي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه.

عليها: (٥) فلقد كان من أسباب تزايد العمالة الأجنبية، وخصوصاً الآسيوية، اعتماد القطاع الخاص عليها.

- ظاهرة تسليم المفتاح: (٦) حيث تعد ظاهرة تعاقدات تسليم المفتاح أحد الأسباب الرئيسة لتكاثر الأيدي العاملة والآسيوية في دول منطقة الخليج العربي.

يمكن القول: إن هذه العوامل ساهمت مع غيرها بشكل كبير في تعميق الخلل في سوق العمل الخليجي؛ لعدم توازن جانبي العرض والطلب، مما أدى إلى تزايد العمالة الأجنبية، بل سيطرتها على سوق العمل في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: واقع سوق العمل في منطقة الخليج العربي:

شهدت أسواق العمل الخليجية اختلالات هيكلية؛ ولذا تزايدت العمالة الأجنبية، كما أن وفرة العمالة الأجنبية وتدني أجورها أدى إلى ظهور البطالة بين العمالة الوطنية، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين من المواطنين.

وبخاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين من المواطنين.

كما يوجد تباين وتفاوت بشأن التقديرات عن العمالة الأجنبية، وخاصة في ظل وجود العمالة السائبة، فثمة تفاوت في الأرقام في المصادر المختلفة.

توضيح البيانات المتوفرة حول سوق العمل ما يلي:

أ- العمالة الكلية:

تشير البيانات إلى ارتفاع حجم العمالة من ٢,٨٦٠ مليون عامل في عام ١٩٧٥م إلى نحو ٩,٥٧١ مليون

(٥) العمالة الأجنبية.....، مرجع سابق، ص ٤.

(٦) إشكاليات العمالة الأجنبية والعربية في دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية، ٢٠٠٨م، ص ١٨٢.

وفي الكويت بلغت ٦,٢٨٪، و ٣١٪ في البحرين، و ٢٦٪ في قطر. (١) وذلك لوجود موقف اجتماعي سلبي من عمل المرأة.

- عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل. (٢)

- عزوف العمالة الوطنية: فمع وجود عدد كبير من الوظائف في بعض القطاعات إلا أن الغالبية من العمالة الوطنية لا ترغب فيها.

ب- عوامل تتعلق بجانب الطلب:

توجد مجموعة من العوامل تتعلق بجانب الطلب على العمالة في سوق العمل الخليجي أدت إلى تزايد الاختلالات بين جانب العرض في سوق العمل وجانب الطلب، من أهمها ما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: فلقد ترتب على زيادة معدلات النمو تزايد الطلب على العمالة الأجنبية؛ لعجز سوق العمل الخليجي عن توفير العمالة المطلوبة حتى وصلت إلى حوالي ٢,١٠ مليون عامل عام ٢٠٠٥م. (٣) ثم وصلت إلى أكثر من ١٧ مليون عامل في عام ٢٠٠٩م. (٤)

- توفر الآلاف من فرص العمل: في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وغير ذلك من المشروعات التنموية.

- الاعتماد المتزايد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص

(١) العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات مواجهة سلبياتها، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد الغرف الخليجية، مارس ٢٠٠٨، ص ٢.

(٢) د. علا محمد الخواجة، دور نظام التعليم والتدريب المهني في النهوض بالعمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كراسات التنمية رقم (٨) نوفمبر ١٩٩٩م، ص ٢٢.

(٣) انظر الجدول رقم (٣) بالملاحق الإحصائي.

(٤) الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء الخليج، العدد ٥٧.

ب- ملامح سوق العمل:

تتمثل أهم الملامح الرئيسية للعمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجي فيما يلي:

يشير تطور نسبة العمالة إلى اختلاف إجمالي العمالة من دولة لأخرى^(٤)، وتعد الإمارات من أكثر الدول الخليجية استقدامًا للعمالة؛ حيث يمثل العاملون الأجانب وأسرههم نحو ١٠, ٧٨٪ من حجم السكان لعام ٢٠٠٦م، كما بلغت العمالة الأجنبية من نفس العام ٩٠٪ من إجمالي قوة العمل. وفي البحرين يوجد ٢٨٣ ألف نسمة بما يشكل ١٨, ٣٨٪ من مجموع السكان، وتشير البيانات إلى أن حجم العمالة وصل إلى ٧٩٪ من إجمالي قوة العمل. أما السعودية فقد وصلت فيها العمالة الأجنبية إلى ٤, ٨٨٪ عام ٢٠٠٦م، بعد أن كانت ٢, ٥٠٪ في عام ٢٠٠١م.

وفي عمان زادت من ٧٩٪ إلى ٨١, ٥٪، وفي قطر ارتفعت من ٥٣, ٩٪ إلى ٨٤, ٨٪، وأخيرًا زادت في الكويت من ٨٠, ٤٪ إلى ٨٤, ٨٪. كما تشير تقديرات القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية والأجنبية لعام ٢٠٠٦م إلى أن إجمالي العمالة حوالي ١٤, ٥ مليون عامل، تشكل العمالة الأجنبية فيها ٣, ٧٠٪.^(٥)

وفيما يتعلق بنسب العمالة بحسب جنسيتها:^(٦)

فإن البيانات توضح بأن العمالة الآسيوية هي المهيمنة على سوق العمل، وتشكل ٩, ٦٩٪ من حجم العمالة، تليها العمالة العربية بنسبة ١٩, ٢٣٪، ثم تليها العمالة الأوروبية بنسبة ١٢, ٢٪ والأمريكية بنسبة ٢٥, ١١٪ وأخيرًا باقي الجنسيات بنسبة ٣, ٥٤٪. أما على المستوى القطري فإن عمان تستقطب من العمالة الآسيوية ما يعادل ٤, ٩٢٪، بينما العمالة العربية تمثل ٦١, ٥٪. تليها الإمارات بنسبة ١, ٨٧٪. بينما العمالة العربية تمثل ٧١, ٨٪، ثم البحرين ٧, ٨٠٪ بينما تمثل

عامل عام ٢٠٠٠م، ثم وصلت في عام ٢٠٠٥م إلى نحو ٤٨٠, ١٤ مليون عامل، وهو ما يعني زيادة ووفرة فرص العمل، وقد شغلت العمالة الأجنبية من هذه الفرص الوظيفية نحو ٢٧, ٧٠٪.^(١)

إن قوة العمل الأجنبية تمثل ما يقرب من ٤٩, ٣٧٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ٢٤, ٨١٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦م.^(٢)

ومن حيث توزيع العمالة بالنظر إلى جنسيتها، فقد بلغ حجم العمالة الوطنية ٤, ٣١٩ مليون عامل في عام ٢٠٠٥م، تشكل ٢٩, ٧٣٪ من حجم العمالة الكلية، كما بلغ حجم العمالة الأجنبية نحو ١٠, ١٦٠ مليون عامل. وعلى الرغم من زيادة العمالة الوطنية خلال أعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م بمقدار ١, ٧٩٤ مليون عامل، إلا أن حجم العمالة الأجنبية قد ارتفع أيضًا خلال المدة نفسها بنحو ٣, ١١٤ مليون عامل، على الرغم من الجهود المبذولة لخفض العمالة الأجنبية.

كما تشير تقديرات منظمة العمل العربية^(٣) إلى تنامي معدلات البطالة؛ حيث بلغت نسبة البطالة في سلطنة عمان ٧, ٥٪، وفي السعودية ٦, ٠٥٪ وفي البحرين ٣, ٤٪ وفي الإمارات ٣, ٢٪، وفي قطر ٢, ٠٪ وفي الكويت ١, ٦٧٪.

والبطالة في مجملها بطالة متعلمين تتركز في صفوف الشباب، حتى بلغت نسبة العاطلين من الشباب لإجمالي العاطلين نحو ٨٠٪ في الكويت وقطر، و٧٥٪ في البحرين، و٦٥٪ في عمان. وتبلغ معدلات البطالة لدى الجنسين من الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) نسبة ٢٥, ٩٪ في السعودية، و٢٣, ٣٢٪ في الكويت، و٢٠, ٧٪ في البحرين، و١٩, ٦٥٪ في عمان، و١٧٪ في قطر، و٦, ٣٪ في الإمارات، وبذلك يزيد هذا المعدل في كافة دول الخليج عدا الإمارات عن المعدل العالمي الذي يبلغ ٤, ١٤٪.

(٤) انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي.

(٥) منظمة العمل العربية، الكتاب الإحصائي ٢٠٠٨م.

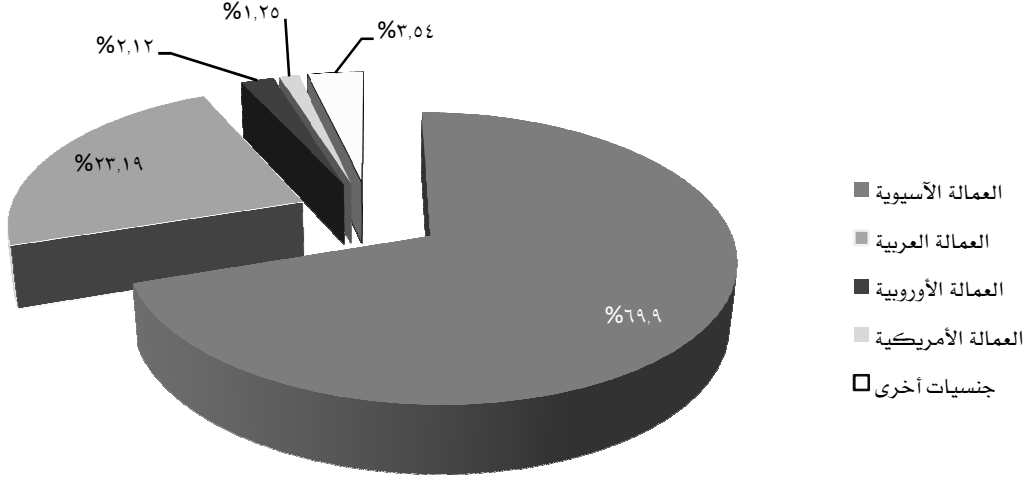
(٦) انظر الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي.

(١) انظر الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي.

(٢) انظر الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.

(٣) منظمة العمل العربية، إحصائيات ٢٠٠٧م.

نسب العمالة الأجنبية في الخليج بحسب الجنسية



والبناء والتشييد، والزراعة، وأعمال النظافة، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والصيد، والأمن والحراسة لدى منشآت القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تسيطر العمالة الأجنبية على 60% من سوق الخدمات في الإمارات، و60% من سوق الحرف المهنية في السعودية.

كما تكشف البيانات الخاصة بسوق العمل السعودي أن العمال الأجانب يهيمنون على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل قطاع التشييد والبناء بنسبة 93, 4%، والفنادق والمطاعم بنسبة 95, 2%، والخدمات المنزلية 99, 6%، والتجارة 77, 5%، في حين تشكل العمالة الأجنبية نسبة أقل من نسبتهم الكلية في القطاعات الأخرى: 4, 3% في قطاع الإدارة الحكومية، 22, 4% في قطاع التعدين، 27, 2% في قطاع الوساطة المالية. (2)

جدير بالذكر أن القطاع الخاص في منطقة الخليج العربي هو المستخدم الأكبر للعمالة الأجنبية، وتتفاوت

العمالة العربية 12, 42%، وتمثل في الكويت 65, 4%، بينما العمالة العربية تمثل 30, 95% بعدها السعودية 59, 30%، بينما تبلغ نسبة العمالة العربية 31, 20%، وأخيرًا قطر بنسبة 45, 6%، بينما تبلغ نسبة العمالة العربية 40, 07%.

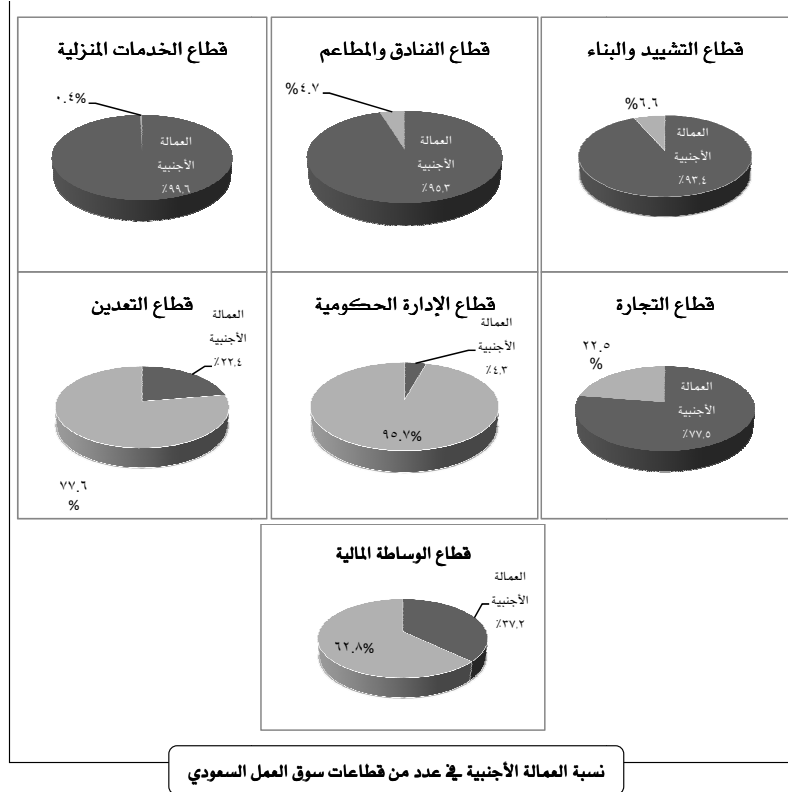
وتعتبر العمالة الهندية أكبر عمالة أجنبية في المنطقة التي تستضيف عمالة تنتمي جنسياتها لأكثر من مائة دولة في العالم، مقارنة بنظيرتها من العمالة الآسيوية (سواء باكستان أو الفلبين أو سريلانكا أو تايلاند أو بنجلاديش)، لدرجة أن هناك اتجاهًا في الأدبيات يحذر من التزايد المستمر للعمالة الهندية.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد حولت العمالة الهندية إلى بلادها 22, 5 مليار دولار عام 2005م، وهي تحويلات جاء قسم كبير منها من العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي. (1)

تتركز معظم العمالة الأجنبية، وخصوصًا الآسيوية منها، في قطاع الخدمات، ومنها قطاع المقاولات،

(2) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2004 - 2005م، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، ص 84.

(1) تقرير الاتجاهات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 178، 179.



الخاص بنسب شبه متجانسة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية.^(٢)

هذا وتمثل العمالة الأوروبية والأمريكية نسبة ٣,٣٧٪ من حجم العمالة الأجنبية في منطقة الخليج، وغالبًا ما يمارسون مهناً فنية عالية، خاصة في قطاع النفط، وغالبًا ما تحصل على أجور عالية.

كما أن العمالة النسائية الأجنبية في أسواق العمل الخليجية تمثل ٧٥٪ وفقًا لبعض التقديرات، تتركز أغلبها في العمالة المنزلية القادمة من المنطقة الآسيوية، في حين أن مساهمة المرأة الخليجية المواطنة في سوق العمل هامشية.

ج- أسباب انخفاض نسبة العرب من إجمالي قوة العمل:

يرجع ذلك إلى عوامل عدة: منها كون قوة العمل

نسبتها كمؤشر عام من دولة لأخرى، فقد مثلت العمالة غير الوطنية في القطاع الخاص إلى إجمالي القوى العاملة فيه عام ٢٠٠٧م ما نسبته ٩٨,٧٪ في الإمارات، و٩٦٪ في قطر، و٩٠٪ في الكويت، وأقل نسبة نجدها في البحرين ٧٢,٤٪، ثم عمان ٧٨,٣٪.^(١)

فمثلًا في السعودية يلاحظ أن القطاع الخاص بشقيه الإنتاجي والخدمي يستوعب نحو ٩٦,٥٪ من إجمالي العمالة الأجنبية، ونحو ٧٠٪ من إجمالي العمالة الوطنية، وأن نحو ٥٦,٢٪ من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص تعمل في القطاعات الخدمية، وبصفة خاصة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية الذي يتسم بضعف التقنية وتدني القيمة المضافة؛ حيث تصل نسبتهم إلى نحو ٤١,٢٪.

وفي المقابل تتوزع العمالة الأجنبية في القطاع

(٢) خطة التنمية الشاملة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١٧٨.

(١) مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، الأردن، ٥ - ١٢ أبريل ٢٠٠٩م، ص ٣٦.

٣- تقبل الآسيويات أعمال الخدم وأعمال البيع أكثر من النساء العرب.

٤- تلعب شبكة العلاقات الاجتماعية -الأقارب والأصدقاء وأبناء المجتمع المحلي الواحد- دوراً مهماً في استجلاب الأيدي العاملة الآسيوية، وبالأخص العمالة المنزلية.

مجمع القول: إن سوق العمل الخليجي يعاني من اختلالات هيكلية وكلية منذ الطفرة الأولى للنفط في السبعينيات من القرن العشرين، حتى بلغت أعداد العمالة الأجنبية أرقاماً كبيرة للغاية. وعلى ذلك فالأزمة المالية الاقتصادية العالمية ستعكس على العمالة الأجنبية بقدر تأثر اقتصادات دول منطقة الخليج العربي. وقد بدأ بالفعل تأجيل العديد من المشاريع وتقليص بعضها الآخر، خاصة وقد تبين أن معدلات النمو الاقتصادي تتجه للانخفاض إلى النصف تقريباً؛ مما ينعكس بصورة أشد على استقدام العمالة الأجنبية.

رابعاً : أثر الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على العمالة في منطقة الخليج العربي :

على الرغم من شدة وطأة الأزمة، إلا أن دول منطقة الخليج العربي استطاعت التخفيف من آثارها على اقتصاداتها؛ وذلك لاعتمادها على مدخراتها من فوائض النفط، فهي تسحب من الاحتياطات لتبقي على دوران عجلة النشاط الاقتصادي. فآثار الأزمة على منطقة الخليج العربي ليست كبيرة باستثناء إمارة دبي التي ازداد فيها عدد الشركات التي أعلنت عن تسريح العمالة، إضافة إلى قيامها بتعديل سياسات التوظيف والأجور بسبب زيادة الأزمة المالية الاقتصادية.

يمكن القول: إن آثار الأزمة على العمالة يتوقف على القطاعات التي يعملون بها، والمهن التي يمتنونها. وعلى ذلك فالعمال الأجانب هم أول من يفقدون فرص العمل في قطاعات البناء والفنادق والمطاعم وقطاع الخدمات التي يتركز فيها العمال الأجانب في

العربية قوة عمل وسيطة تقع بين قوة العمل المواطنة التي تحل تدريجياً محل الشريحة المؤهلة منها، وبين قوة العمل الأجنبية التي تراحم الشريحة غير المؤهلة من العمالة العربية، وتتغلب عليها في المنافسة، ولا شك أن لهذا الانخفاض عوامل منها ما يلي: (١)

١- توسع القطاع الخاص، وهذا القطاع يفضل العمالة غير العربية، دون جدال، ولكن لأسباب تتركز حول الربحية، أما القطاع العام فيمثل ملاذاً للعمالة العربية.

٢- حجم العاملين في العمالة المنزلية من مريبات ومن في حكمهن، وهذا القطاع آسيوي خالص. وقد بقيت الدول العربية بمنأى عنه. وبذلك استبعدت البلدان العربية نفسها من قرابة خمس سوق العمالة.

٣- تدني الأجور، ويميل أصحاب الأعمال إلى تفضيل الأجور الأدنى، ولو كان على حساب المهارة والأداء، ونصيب الفرد من الناتج المحلي يجعل المنافسة بين العمالة العربية وباقي العمالة حرجاً.

بالإضافة إلى ما سبق فإن العمالة الآسيوية تتغلب في المنافسة على العمالة العربية لما يلي: (٢)

١- يقبل الآسيويون أجراً أقل، ويعملون ساعات أطول، ولا يتوقعون زيادة في أجورهم خلال مدة العمل. ويقبل بعض المهرة منهم أجراً يساوي أجر الأقل مهارة، بالإضافة إلى كونهم أكثر انضباطاً وطاعة واثقاً للغة الإنجليزية.

٢- العمال الآسيويون الذين يعملون بالقطاع الخاص أكثر خبرة وتخصصاً من العرب، وغالباً ما يعود الآسيويون إلى بلدانهم بعد انتهاء تعاقداتهم، ويميلون للعيش بدون أسرهم في بلد الاستقبال حرصاً على مدخرات أعلى مقارنة بالعرب.

(١) مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٤٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي، ص ٤٤.

والخليجية، والتي ضخّت المزيد من الأموال لامتناس هذه الأزمة.

ويشار في ذلك إلى قيام حكومات سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية بضخ أكثر من ٢١ مليار دولار لإنعاش سبتي جروب وميرل لينش، وإلى ضخ صناديق الاستثمار بالدول النامية لحوالي ٩٦ مليار دولار بأكبر بنوك العالم منذ بدء الأزمة.^(١)

وبالنسبة لمنطقة الخليج فعلى الرغم من ارتباط اقتصاداتها بالعالم الخارجي، خاصة فيما يتعلق بأسعار وصادرات النفط، فقد قامت باستخدام الفوائض المالية الضخمة لديها لتلافي الآثار السلبية للأزمة، وذلك حتى يتعافى الاقتصاد.

الآثار الإيجابية - في حالة السيناريو المتفائل - على العمالة في منطقة الخليج:

١- الفوائض المالية الضخمة لدى دول الخليج قد تسعفها في عدم إلغاء أو تأجيل المشروعات التتموية لديها، وذلك ولا شك سيحافظ على أعداد العمالة الموجودة في الخليج.

٢- مزيد من الاعتماد على العمالة الرخيصة: الأزمة العالمية الحالية وإن كان مصير آثارها في ظل هذا السيناريو إلى الزوال السريع فإنها وقعت وأثرت بالفعل، لذلك فمن المتوقع الاحتفاظ بذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة؛ وذلك لأن رخص العمالة اعتبار يرجعه أصحاب الأعمال خاصة في ظل الأزمة، (رغم التكاليف المجتمعية العالية المتمثلة في ضعف الإنتاجية، وإعاقة برامج التتمية، وحرمان المواطنين الخليجين ليس فقط من فرص التشغيل، وإنما أيضاً من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية، وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليم، وإعادة التأهيل)، وهذا يعتبر فرصة لمثل هذه النوعية من العمالة.

(١) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف التجارية السعودية، ٢٠٠٨م، ص ١٥.

منطقة الخليج العربي، وهذه القطاعات هي الأكثر تأثراً بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية حتى الآن. أما القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى عمالة ماهرة ومتخصصة فقد لا يكون أثر الأزمة عليها كبيراً.

السؤال الآن كيف ستتفاعل تداعيات الأزمة العالمية مع الأوضاع العمالية في دول الخليج؟

لا شك أن أثر الأزمة على العمالة يتوقف على حدة الأزمة، ومدى استمرارها، وتأثيرها على دول الخليج؛ وحيث إنه لا أحد يعرف الإجابة على وجه التحديد عن هذا السؤال، وهل إذا كانت خطط الطوارئ التي أعدتها الدول المختلفة سوف تكون كافية لاحتواء الأزمة أم لا؟

لذلك سنلجأ إلى وضع البدائل والسيناريوهات عن مستقبل العمالة في منطقة الخليج في ظل الأزمة، مع محاولة إظهار الآثار السلبية والإيجابية لكل سيناريو على العمالة، وذلك كما يلي:

السيناريو المتفائل:

يتوقع هؤلاء أن تكون مرحلة التباطؤ في الاقتصاد العالمي قصيرة ومؤقتة؛ وذلك للأسباب التالية:

١- الذعر النفسي المتولد عن الأزمة نتج عنه آثار أعمق من حجم المشكلة ذاتها.

٢- الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات السريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى بعد ظهور الأزمة، والتي سعت لإنعاش الإنفاق الاستهلاكي، وإجراء المزيد من التخفيضات الضريبية، والتي من المتوقع أنها ستختصر فترة التباطؤ وتعيد الانتعاش للاقتصاد الأمريكي، ومن ثم الاقتصاد العالمي. والذي يعزز ذلك هو السياسات المالية والنقدية المرنة التي تساهم في إنهاء حالة الركود.

٣- أن برامج العلاج الطارئة تتكافأ مع حجم المشكلة، وأنها سوف تتمكن من توفير السيولة الملائمة للقطاع التمويلي، خاصة مع مساهمة الدول النفطية

العائدة من أوروبا الشرقية في إطار توسعات الاتحاد الأوروبي. (١)

٢- تراجع تنفيذ مشاريع تنمية خليجية عملاقة: دفع تراجع أسعار النفط -المكون الرئيس لمصادر الدخل الخليجية- دول مجلس التعاون إلى إلغاء تنفيذ مشروعات عملاقة رصدت لها استثمارات قُدِّرت بحوالي ٤, ٢ تريليون دولار، تذهب منها ٤٠٠ مليار دولار إلى قطاعي العقارات والطاقة في السعودية. (٢) ولا شك أن ذلك سيؤثر سلباً على وتيرة النمو الاقتصادي في هذه الدول وحاجاتها إلى مختلف أنواع المهن والمهارات، وبالتالي انخفاض القدرة على استيعاب المزيد من العمالة الوطنية أو الأجنبية.

٣- تخفيف الضغوطات الدولية: حيث إن انخفاض تدفق العمالة على دول الخليج وشيوع أزمة البطالة وفق هذا السيناريو سيخفف من الضغوطات الدولية على دول مجلس التعاون، سواء من منظمة العمل الدولية، أو من المنظمات المعنية بحقوق العمال التي ما برحت توجه اتهاماتها بانتهاك حقوق العمال، وممارسة التمييز، وضرورة تحسين الأوضاع، والسماح بتجنيس البعض. (٣) ولكن من المتوقع أن تخفف من هذه الضغوط نتيجة انخفاض فرص العمل كنتيجة للأزمة.

الآثار الإيجابية على العمالة في ظل هذا السيناريو:

١- تخفيض حدة الضغط الداخلي لمواجهة الآثار السلبية لزيادة أعداد العمالة الوافدة: إن تزايد العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، مما حدا بالعديد من

(١) الموقع الإلكتروني لصحيفة الجريدة، ع ٥٨٠، بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٩م.
(٢) منظمة العمل العربية: تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٦، عمان، ٢٠٠٩م، ص ٩٣.
(٣) اتحاد غرف التجارة الخليجية: العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.. تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية .. مواجهة سلبياتها، مارس ٢٠٠٨م، ص ١١.

٣- رغم التفاؤل بانتهاء آثار الأزمة سريعاً، إلا أنها تنبه بشدة إلى ضرورة تغيير الوضع العمالي السائد؛ وذلك يعد إيجابياً في صالح العمالة الوطنية.

الآثار السلبية للسيناريو المتفائل على العمالة:

من المتوقع أن يتفاقم الوضع العمالي سوءاً في ظل غياب سياسات وآليات متطورة للضمان الاجتماعي، وقد تتعرض معيشة أعداد متزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم العمال المهاجرين، لمزيد من الضغط، خاصة في ظل انتهاء آثار الأزمة سريعاً، وعدم الشعور بوطناتها نتيجة استخدام الفوائض المالية.

السيناريو الوسط: الدخول في مرحلة غير قصيرة من الركود:

أصحاب هذا السيناريو يتوقعون أن تستمر مرحلة الركود ما بين (١٢ - ١٨) شهراً، ويعزز ذلك ما أعلنه صندوق النقد الدولي عن بلوغ معدلات النمو للاقتصاد العالمي حوالي ١,٥ ٪ عام ٢٠٠٨م، بالإضافة لضعف المؤشرات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم لنفس العام.

الآثار السلبية على العمالة في هذه الحالة:

لا شك أن طول فترة الركود الاقتصادي طبقاً لهذا السيناريو سيكون له العديد من الآثار السلبية على العمالة في منطقة الخليج.. والتي من أهمها:

١- انخفاض أعداد العمالة الوافدة للخليج: يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى توقع المدير العام لمنظمة العمل العربية بانخفاض العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بصفة عامة، والعربية منها بصفة خاصة خلال عام ٢٠٠٩م؛ بسبب الأزمة المالية العالمية، وأكد على تراجع في حركة الأيدي العاملة العربية في دول الإرسال، بسبب الأزمة، بالإضافة إلى الهجرة

المنظمات والأفراد إلى الضغط على حكومات دول الخليج لاتخاذ إجراءات تحدّ من استخدام العمالة.

حيث إن المتوقع في ظل هذا السيناريو هو انخفاض أعداد العمالة الأجنبية، وبالتالي يتلاشى جزء كبير من تأثيراتها السلبية اقتصاديًا واجتماعيًا على دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك فمن المتوقع أيضًا أن يتراجع التسرب من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك سيقبل الضغط على موازين المدفوعات وأرصدة النقد الأجنبي

المستخدمة في التحويلات التي انخفضت أرصدها بالفعل بعد الأزمة. بالإضافة إلى أن خفض التحويلات سيمثل فرصة إيجابية ليس فقط لتوفير أموال محلية للاستثمار، وإنما أيضًا لمراجعة مجمل السياسات التي تتبعها دول المجلس في استقطاب وتوطين وتدوير هذه الأموال.

كما أن انخفاض أعداد العمالة الأجنبية قد يقلل من حدة هذه السلبيات على الاقتصاد وعلى المجتمع، لذلك فمن المتوقع أن يميل التوازن السكاني إلى التحسن؛ نتيجة تراجع حجم الآسيويين النسبي، وذلك بعد أن زاد اختلاله خلال السنوات الأخيرة (بكل ما يحمله ذلك من تحويلات، وتقاليد، واستهلاك).

كل هذه الآثار الإيجابية لهذا السيناريو على اقتصادات دول مجلس التعاون قد تدفع إلى التخفيف من حدة الضغط الداخلي لمواجهة الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية لزيادة أعداد العمالة الأجنبية.

السيناريو المتشائم:

يتوقع أصحاب هذا السيناريو بأن الأزمة الحالية ستستمر لفترة عامين أو ثلاثة على الأقل^(١). وقد

(١) د. سلطان أبو علي: الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٤٢)، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ١١.

يحدث ذلك عند تحول الركود الناتج عن الأزمة إلى كساد اقتصادي طويل الأمد، وأن آثار الأزمة سوف تمتد إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال الطاقات الإنتاجية، وإغلاق بعض المصانع، وتسريح نسبة ملموسة من العمالة بحيث ترتفع معدلات البطالة.

ويتوقع هؤلاء أيضًا أن ترتفع معدلات التضخم، ومن ثم تتخفض معدلات تكوين المدخرات، وأن كل الجهود المبذولة لحل الأزمة ما هي إلا مسكنات، وأن سياسة تخفيض أسعار الفائدة من أجل توفير السيولة ستصل لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة.

الآثار السلبية لهذا السيناريو:

يتوقع تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية لعام ٢٠٠٩م، والصادر عن منظمة العمل الدولية وفق هذا السيناريو أن يحدث أكبر تغير لمعدلات البطالة منذ عام ١٩٩١م في الاقتصادات المتطورة والاتحاد الأوروبي بحيث يتوقع أن تبلغ مستويات البطالة ٨ ملايين شخص أي ٨,١٪، وبزيادة قدرها ٤,١ نقطة مئوية عن نظيرتها في العام السابق.

ولا شك أن هذا التوقع سينسحب كذلك على العمالة الوافدة (عربية وأجنبية) إلى دول الخليج، فضلاً عن تأثر العمالة الوطنية. ونشير في ذلك إلى أن مدير عام منظمة العمل العربية توقع انخفاض العمالة العربية الوافدة إلى دول الخليج بمعدل قد يصل إلى ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م بسبب الأزمة.

هذا السيناريو المتشائم اقتصاديًا يرى الكثيرون أنه مستبعد الحدوث، ومما يدعم ذلك على أرض الواقع بعض التقارير والتصريحات لمؤسسات ومسؤولين دوليين في هذا الصدد، نذكر منها:

١- صرح دومينيك شتراوس رئيس صندوق النقد

الكبير في تحقيق معدلات النمو، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية في منطقة الخليج العربي.

وعلى ذلك فإن وجود العمالة الأجنبية في الوقت الحاضر والمستقبل ظاهرة إيجابية وضرورية لاستمرار ارتفاع معدلات النمو، والتوسع في مشاريع البنية الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- حسن انتقاء الأيدي العاملة المطلوبة لمواجهة احتياجات فعلية وفنية.
- العمل على عدم تسرب عمالة أجنبية هامشية حتى لا تشكل عبئاً على منطقة الخليج العربي.
- وضع خطط تدريبية للتوطين.
- إحلال العمالة العربية والإسلامية قدر الإمكان محل غيرها.

٢ - **المعارضون:** وهم الذين يعارضون سياسة استقدام العمالة الأجنبية بصورة عامة؛ لأنها تقصد سوق العمل بأكملها، وتُبقي مستويات الأجور في أدنى مستوياتها. وفي المستقبل يمكن حدوث عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية لهذا الوجود، وخاصة العمالة الآسيوية التي تشكل أكثر من ٧٠٪ من حجم العمالة؛ نتيجة عدم التجانس العرقي والديني. وبناء على ذلك يجب خفض وجود العمالة بصورة كبيرة، والاتجاه نحو توطين العمالة أو تعريبها وهو ما يعرف بالخلجنة، ومن ثم فإن مستقبل العمالة الأجنبية سينحسر في ظل تفعيل هذه السياسات.

ويمكن القول: إن ظاهرة العمالة في منطقة الخليج العربي لا يمكن علاجها أو النظر إليها مستقبلاً إلا في إطار الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمشكلة العمالة الأجنبية لا يمكن علاجها بمفردها - وإنما كخلل في أنماط التنمية - وإن التخلص من هذا العدد الهائل من العمالة الأجنبية ليس بالحل الأمثل والأفضل، وإنما يكمن الحل في إعادة تحديد الأولويات التنموية لدول منطقة الخليج العربي.

وهذه الأزمة الحالية لن تكون الأخيرة، ومهما

الدولي بأن الاقتصاد العالمي سيعتافى في أوائل عام ٢٠١٠م. كما يرى أن جميع حكومات العالم وضعت خططاً تحفيزية كافية لمساعدة النمو الاقتصادي.^(١)

٢- صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي إلى مؤشرات تعافي بطيئة لاستقرار الاقتصاد الأمريكي، وقال بأن عجلة الاقتصاد الأمريكي ستبدأ في الدوران والانتعاش خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩م.^(٢)

٣- توقعت منظمة ميريل لينش انتعاش الاقتصاد الخليجي بداية من عام ٢٠١٠م، في ضوء ارتفاع مرجح لسعر النفط الخام إلى ٧٥ دولاراً للبرميل، مما يعيد المنطقة إلى الانتعاش المالي، ويمكنها من مواصلة عجلة النمو. ولم تستبعد المنظمة أن يتمكن اقتصاد المنطقة من مقاومة دورة التراجع في الاقتصاد العالمي أسرع من الدول الأخرى؛ نتيجة الفوائض النفطية، إضافة إلى انخفاض معدلات تضخم أسعار الأصول.^(٣)

هذه التصريحات والتوقعات التي تستند إلى رؤى عملية تدعم الرأي باستبعاد هذا السيناريو المتشائم، وكذلك استبعاد آثاره على العمالة ومستقبلها في منطقة الخليج.

نظرة للمستقبل:

تتعدد المواقف باتجاه واقع ومستقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، بين مؤيد ومعارض لها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

١- **المؤيدون:** وهم الذين يؤيدون وجود العمالة الأجنبية في الحاضر والمستقبل، وأنه لا يمكن تصور منطقة الخليج العربي من دونها ومن دون آثارها، سواء حدثت الأزمة أم لم تحدث؛ لأنه يعود إليها الدور

(١) الموقع الإلكتروني لشبكة CNN بالعربية، بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٩م.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) الموقع الإلكتروني لصحيفة البلد، ع ١٩٦٤، بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٩م.

الذي يرتبط بشكل مباشر بضرورة العمل على التقليل من الأسباب التي أدت إلى تزايد معدلات البطالة والمسرحين.

ونحاول فيما يلي تقديم مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة على العمالة، لتفادي آثارها في الوقت الحاضر والمستقبل في الدول المستقبلية والمرسلة للعمالة، وذلك للخروج بأقل الأضرار.

وفيما يلي أهم تلك السياسات والإجراءات:

أ- على مستوى الدول المستقبلية:

ستظل قضية العمالة الأجنبية تمثل التحدي الذي يواجه منطقة الخليج العربي في ظل بقاء الأسباب التي ألجأت لجلب هذه العمالة. بالإضافة إلى عدم وجود سياسة موحدة للتعامل مع مشكلة اختلال أسواق العمل الخليجية التي تسيطر عليها العمالة الأجنبية، ولعلاج الآثار السلبية المتوقعة على العمالة، نقترح ما يلي:

١- زيادة حجم الإنفاق الكلي: تتطلب مواجهة الأزمة العمل على رفع حجم الطلب الكلي، سواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص. ويوجب ذلك اختيار المجالات التي تحرك الاقتصاد بصورة سريعة في مجالات كثيفة العمالة، (وتحتاج كل هذه المشروعات إلى تمويل ضخم يتم توفيره من الفوائض المالية) مما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، واستمرارية احتياجه للعمالة.

٢- زيادة الاستثمارات الخاصة: فقد أثبت الواقع أن القطاع الخاص أكثر استخداماً للعمالة، وعلى ذلك فإن زيادة إنفاقه تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل؛ حيث تولد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر غالبية فرص العمل.

٣- تفعيل دور وزارات الاستثمار في دول منطقة الخليج العربي: وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار الداخلي، وإصدار تراخيص تأسيس الشركات.

اشتدت حدتها فهي إلى زوال بإيجابيتها وسلبياتها، لذلك فوجود سياسة عامة للعمالة في منطقة الخليج العربي أمر لا مفر منه، وما يجب التنبه عليه هو ألا تكون هذه السياسات انعكاساً للأزمة المؤقتة؛ لذلك نركز على أن تكون سياسات عامة.

كما يجب الاعتراف بأن مشاكل العمالة في منطقة الخليج مشاكل هيكلية وُجدت قبل الأزمة وستوجد بعدها، وأن الأزمات تركز فقط على بعض الأبعاد ذات الأهمية الوقتية.

لذلك فالأزمة العالمية تشكل فرصة لإعادة النظر في السياسات المستخدمة على مستوى العمالة، ومراجعة الأحوال بما يحافظ على الهوية الوطنية لدول منطقة الخليج العربي، وفي نفس الوقت لا يضر بمشاريع التنمية في المستقبل.

وعلى مستوى الدول المرسله فإن أزمة البطالة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإذا لم يتم العمل الممنهج على حلها ستتفاقم بدخول الأجيال الجديدة إلى أسواق العمل، وإن مجرد تصدير جزء من الأزمة إلى أسواق الخارج يعتبر حلاً استثنائياً غير قابل للاستمرار. وما الأزمات إلا ناقوس خطر للتنبه على خطورة الأوضاع الحالية في الداخل. لذلك يجب أن توضع سياسات عامة شاملة ومتكاملة لدفع الأداء الاقتصادي بما يضمن استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة، وبما يرسخ فكرة أن هجرة العمالة مؤقتة ومصيرها المحتوم الوطن الأم.

خامساً: السياسات والإجراءات اللازمة للحد من

الآثار السلبية في الحاضر والمستقبل:

تم التوصل من خلال التحليل السابق إلى أن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية لها تداعيات على حجم العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. ولا شك أن التداعيات السلبية على العمالة الأجنبية تتطلب تقديم مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في الحاضر والمستقبل، الأمر

الاستخدام الأمثل للعمالة الوطنية والأجنبية.

٩- التأمين ضد البطالة: في حالة زيادة نسبة إنهاء عقود العمالة في المستقبل نتيجة الأزمة، فإن نظام التأمين ضد البطالة لجميع العمالة (مواطنين أو أجانب) يضمن الحماية للعاطلين والمسرحين، كما يضمن عودتهم إلى العمل من خلال ربط النقدية بالمشاركة في التدريب والتأهيل المهني، ومطابقة الوظائف والمهارات من خلال مكاتب العمل. وقد بدأت دولة البحرين في تطبيق هذا النظام.

هذا ويتم تمويل هذا النظام من خلال مساهمات أصحاب العمل والعمال والحكومات بمقدار ١٪ من الأجر.

ومما يخفف من تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية قيام الدول المستقبلية بالمساواة في الحقوق بين

العمالة الأجنبية والعمالة الوطنية، لتشمل الخدمات التدريبية والتثقيفية والترفيهية والإسكانية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية. والإقرار للعمالة الأجنبية بالحق في ممارسة الحقوق النقابية في إطار التشريعات للدولة المستقبلية لها، والعمل على سن قوانين تحدّ من استغلال العمالة الأجنبية.

على مستوى الدول المرسلّة:

تتطلب مواجهة التداعيات السلبية للأزمة على العمالة الأجنبية في الحاضر والمستقبل أن تتكاتف جهود الدول المستقبلية والمرسلّة معاً للحد من الآثار السلبية. ولذا فإنه يجب على الدول المرسلّة أن تقوم بمجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد على الخروج بأقل الأضرار.

لذا نقترح ما يلي:

١- تشكيل لجنة لرصد تطورات الأزمة وتداعياتها أولاً بأول، مع إعداد سيناريوهات عدة

بالإضافة إلى قيامها بسرعة حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته، خاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

٤- البحث عن آليات ووسائل لاستبقاء جانب من تحويلات العمالة الأجنبية في الدول المستقبلية للعمالة للاستثمار أو الاستهلاك: مما يترتب عليه إتاحة فرص عمل جديدة. فما يوجه إلى الاستثمار لا يتجاوز ١٨٪ من إجمالي التحويلات.

٥- التنسيق بين الحكومات المركزية والبنوك المركزية: لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج، عن طريق استغلال الفوائض في تمويل مشروعات إنتاجية تعتمد على مزيد من العمالة بما يسهم في مواجهة تداعيات الأزمة السلبية على العمالة الأجنبية.

٦- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية الخليجية: لتسهيل شروط منح قروضها، والمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع بما يسهم في مواجهة تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية.

٧- زيادة حجم معونات التنمية للقطاعات كثيفة العمالة: بهدف زيادة فرص العمل وتقليل فقر المشتغلين، ودعوة القطاع الخاص إلى الإبقاء على العمالة العربية بعد العمالة الوطنية، وذلك عند تقليص الوظائف كما هو الآن. ودعوة المستثمرين إلى الاتجاه إلى مزيد من الاستثمارات في البلدان العربية المرسلّة للعمالة.

٨- إنشاء نظام معلومات سوق العمل: في ظل تداعيات الأزمة على العمالة بصورة عامة تبرز أهمية إنشاء نظام معلومات سوق العمل لتوفير البيانات والمعلومات المفصلة عن سوق العمل الخليجي؛ نظراً لدورها في ترشيد سياسات وبرامج التشغيل، وتحقيق

المستقبلية بطريقة قانونية، والعمل على دمجهم في منطقة الخليج العربي، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات العمالة السائبة غير الشرعية عن طريق إحكام الرقابة على إجراءات استقطاب العمالة، مما يساعد في تحسين أوضاع العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

يتبين مما سبق أن مواجهة التداعيات السلبية للأزمة يتطلب من الدول الموردة والمستقبلية للعمالة أن يتكاتفوا للخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. وضرورة الاهتمام بالتنسيق مع الدول العربية الموردة لكي تحل عمالتها محل العمالة غير العربية؛ للحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة الخليجية.

سادساً: التوصيات والمقترحات:

في نهاية هذه الدراسة يمكن أن نقدم عدداً من التوصيات والمقترحات التي انتهت إليها لتجنب التداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

وفيما يلي أهم التوصيات والمقترحات:

١- أظهرت الأزمة هشاشة النظام الرأسمالي، وعدم قدرته على توفير الاستقرار الاقتصادي، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات، يتطلب ذلك من دول منطقة الخليج العربي بل العالم أجمع الخروج عن إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، والبحث عن نظام يراعي ظروف المجتمع والإمكانيات المتاحة له، من أجل تحقيق عدالة التوزيع، والرفاهية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٢- تنويع القاعدة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي وتكاملها؛ للحد من التوسع في الأنشطة الخدمية، وإعطاء الصناعة الاهتمام الذي تستحقه كمجال استثماري يساهم في تنوع مصادر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يقلل تداعيات الأزمات، وخاصة على العمالة.

٣- نشر المزيد من البيانات الخاصة بالعمالة الأجنبية

لمواجهة تلك الأزمة، وكيفية التعامل معها؛ لتقليل الآثار السلبية الناجمة منها على عمالتها في منطقة الخليج العربي.

٢- معرفة مفاتيح الدخول إلى أسواق العمل في منطقة الخليج العربي، فيجب دراسة هذه الأسواق بأسلوب علمي من خلال تحديد احتياجات سوق العمل الخليجي، وإنشاء مراكز لتدريب العمالة على المهن المختلفة، والمهن التي تتطلب التخصص الدقيق، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

٣- توفير الآليات اللازمة لجمع ونشر البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل الخليجي، والمساهمة في إقامة نظام جيد لإدارة نظام المعلومات، ودعم القدرة الذاتية في معالجة قضايا العمل في الدول المستقبلية، مع الاسترشاد بكافة السياسات والاستراتيجيات من أجل حسن إدارة هذا النظام، بما يمكن من مواجهة كافة التحديات التي تواجه العمالة في الدول المستقبلية، ومعالجة ومراقبة كافة الجوانب المتعلقة بها بصورة أكثر فاعلية.

٤- القيام بتوفير برامج توعية وتأهيل للعمالة قبل وصولها إلى منطقة الخليج العربي، تتضمن إرشادات عامة تتصل بالإجراءات الإدارية والقانونية في الدول المستقبلية. بالإضافة إلى تعريفهم بمجالات الصحة المهنية والسلامة الصناعية، وكيفية الحصول على مسكن ومعدلات الأجور الملائمة.

٥- تفعيل دور الملحقين العماليين، خاصة في الدول العربية؛ لأنهم أقل نشاطاً وتأثيراً من نظرائهم الآسيويين، وتجاوب الإدارات الحكومية في بلدانهم معهم أضعف، ووسائل العمل المتاحة لهم أقل.

٦- متابعة تطور الاستخدامات التكنولوجية في الدول المستقبلية، وذلك بتدريب مناسب للعمالة وخاصة العربية، والاستجابة السريعة لاحتياجات أصحاب الأعمال كماً وكيفاً، مما يخفف من التداعيات على العمالة في الدول المستقبلية.

٧- العمل على تسهيل ذهاب العمالة إلى الدول

٧- ترشيد استخدام العمالة الأجنبية عن طريق زيادة كلفة الاستخدام، ووفق ضوابط تراعي الجانب الأمني والسياسي للمنطقة الخليجية، وربط استخدام هذه العمالة واستخدامها بالحاجة الفعلية لها وتنوعيتها، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين الجنسيات العربية والآسيوية.

٨- دعوة منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية في الدول المستقبلية والمرسلة لبذل المزيد من الجهد لمتابعة انعكاسات الأزمة على التشغيل والبطالة وظروف وشروط العمل.

٩- دعوة الدول المرسلة للعمالة إلى الإعداد الأفضل لقوة العمل من حيث التدريب والتعليم والكفاءة في العمل.

١٠- يجب اتخاذ التدابير اللازمة من قبل الدول الموردة والمستقبلة للعمالة لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وتقديم بدائل وسبل لمواجهة ذلك.

في منطقة الخليج العربي، بحسب الجنسية ثم الإقامة والتوزيع المهني والقطاعي، والتوفيق بين بيانات الدول المستقبلية والمرسلة (كلما كان ذلك ممكناً)، وإيجاد آلية لتبادل ومتابعة البيانات والمعلومات.

٤- الرقابة الشديدة على حركة العمالة الأجنبية والعمل على وجود أفضلية لتشغيل العمالة العربية قبل غيرها. وذلك بعد مرحلة التوطين، على اعتبار أن وجود العمالة العربية يُحدث نوعاً من التوازن الكمي مع العمالة الآسيوية، ويعزز من الترابط الثقافي والحضاري، ويعتبر خطوة في طريق التكامل العربي.

٥- تشجيع نماذج العمل المرن، وتسهيل انتقال العمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجي.

٦- تضافر الجهود وتوافق الرؤى من أجل إطلاق الطاقات العربية الكامنة من خلال التحرير الفعال لحركة العمالة بين الدول المرسلة والدول المستقبلية.

الملاحق والجداول

جدول رقم (١)

تطور حجم الوافدين إلى إجمالي السكان في منطقة الخليج العربي (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦م) الأرقام بالآلاف

م	اسم الدولة	١٩٩٠م			٢٠٠٠م			٢٠٠٦م		
		النسبة %	إجمالي الوافدين	إجمالي السكان	النسبة %	إجمالي الوافدين	إجمالي السكان	النسبة %	إجمالي الوافدين	إجمالي السكان
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٧٧,٢	١,٥٥٦	٢,٠٤١	٧٣,٨	١,٩٢٢	٢,٦٠٦	٧٨,١	٣,٥١١	٤,٤٩٦
٢	مملكة البحرين	٣٥,٤	١٧٣	٤٩٠	٣٩,٨	٢٥٤	٦٤٠	٣٨,١٨	٢٨٣	٧٤٢,٥٦١
٣	المملكة العربية السعودية	٢٧,٤	٤,٢٢٠	١٥,٤٠٠	٢٥,٨	٥,٢٥٥	٢٠,٣٤٦	٢٧,١٠	٦,٤١٦	٢٣,٦٧٨,٨٤٩
٤	سلطنة عمان	٢٥,٢	١١٣	٤٥٠	٢٦,٩	٦٨٢	٢,٥٣٨	٢٥,٣٧	٦٣٠	٢,٤٨٦
٥	دولة قطر	٧٦,٢	٣٤٥	٤٣٥	٧٢,٤	٤٠٩	٥٦٥	٧٦,٥٠	٦٧٧	٨٨٥,٣٥٩
٦	دولة الكويت	٧٢,٨	١,٥٦٠	٢,١٤٣	٥٧,٩	١,١٠٨	١,٩١٤	٦٠,٧٨	١,٥٣٤	٢,٥٢٥,٠٠٠
	المجموع	٣٧,٢٤	٨,٣٠٤	٢٢,٢٩٤	٣٣,٦٦	٩,٦٣٠	٢٨,٦٠٩	٣٧,٤٩	١٣,٠٥٤	٣٤,٨١٣

المصدر:

لعامي ١٩٩٠، ٢٠٠٠م، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي عام ٢٠٠٦م، منظمة العمل العربية ٢٠٠٨م.

جدول رقم (٢)

الخلل في حجم السكان في دول الخليج العربي ٢٠٠٦م

م	اسم الدولة	مواطنون %	وافدون %	الفرق (الخلل) %
١	سلطنة عمان	٧٣,٥	٢٦,٥	٤٧,٠ +
٢	المملكة العربية السعودية	٧٢,٩	٢٧,١	٤٥,٨ +
٣	مملكة البحرين	٦١,٩	٣٨,١	٢٣,٨ +
٤	دولة الكويت	٣٣,٩	٦٦,١	٣٢,٢ -
٥	دولة قطر	٢١,٦	٧٨,٤	٥٦,٨ -
٦	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٠	٨٠,٠ -	٦٠,٠ -
	المجموع	٦١,٩	٣٨,١	٢٣,٨ +

ملاحظات:

الدول مرتبة حسب درجة الخلل في حجم السكان.

الفرق (الخلل) = الفرق بين نسبة السكان المواطنين، ونسبة السكان الوافدين، والإشارة السالبة تدل على زيادة السكان الوافدين مقابل السكان المواطنين.

المصدر: مجلس وزراء الصحة لدول الخليج، (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م).

جدول رقم (٣)

اتجاهات التغير في قوة العمل المواطنة والوافدة في منطقة الخليج العربي

خلال السنوات (١٩٧٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥م) الأرقام بالآلاف

م	اسم البلد	البيان	١٩٧٥م			٢٠٠٠م			٢٠٠٥م			
			العمالة المواطنة	العمالة الوافدة	إجمالي العمالة	العمالة المواطنة	العمالة الوافدة	إجمالي العمالة	العمالة المواطنة	العمالة الوافدة	إجمالي العمالة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	دولة الإمارات العربية المتحدة		١٦,٠	٤٤,٦	٣٣٤,٢	٨٤,٠	٩٥٥,١	١١١,٢	١١١,٢	٨٨,٤	٣,٣١٥,٠	٨٢,٣٦
٢	مملكة البحرين		٦٣,٢	٢٨,٠	٢٢,٠	٣٦,٧	٢٢٦,٥	٩٠,٧	٩٠,٧	٦٠,٠	٥٢٢,٠	٥٨,٥٨
٣	المملكة العربية السعودية		٧٤,٨	١,٤٣٨,٩	٤٨٤,٨	٢٥,٢	٦,٤٥٠,٠	١,٨٦٩,٠	٣٦,٥	٤,٥٨١,٠	٦٣,٥	٦٤,٥٧
٤	سلطنة عمان		٦٨,٩	١٥٥,٠	٧٠,٠	٣١,١	٦٧٠,٣	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠	١٧٩,٠	٩١٤,٠	٦٦,١٣
٥	دولة قطر		١٧,٠	١١,٧	٥٧,٠	٨٣,٠	٢١٨,٠	٣٩,٠	٣٩,٠	١٧٩,٠	٥٥٥,٧	٥٦,٦٩
٦	دولة الكويت		١٨,٢	٥٥,٤	٢٤٩,٤	٨١,٨	١,٠٥١,٥	١٧٤,٩	١٦,٦	٨٧٦,٦	٨٣,٤	٨١,٧٠
	المجموع		١,٧٤٣,٧	٢,٨٦٠,٨	١,١١٧,١	٣٩,٠	٩,٥٧١,٤	٢,٥٢٤,٨	٣٦,٤	٧,٠٤٦,٦	١٤,٤٨٠,٣١٧	٧٠,٢٧

المصدر:

١- لعامي ١٩٧٥، ٢٠٠٠م، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية.

٢- عام ٢٠٠٥ منظمة العمل العربية ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٤)

تطور نسب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦م)

م	السنة	اسم الدولة	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	-	٨٢,٣	٩٠	
٢	مملكة البحرين	٥٨,٨	-	٥٨,٨	٥٨,٦	٥٨,٦	٧٩	
٣	المملكة العربية السعودية	٥٠,٢	٤٩,٦	-	-	٦٤,٦	٨٨,٤	
٤	سلطنة عمان	٧٩	٧٨,٣	٧١,٢	٧٠,١	٦٦,١	٨١,٥	
٥	دولة قطر	٥٣,٩	٥٥,٤	٥٥,٢	٥٦,٦	٥٦,٧	٨٤,٤	
٦	دولة الكويت	٨٠,٤	٨٠,٤	٨٠,٨	٨١,٧	٨١,٧	٨٤,٨	

المصدر:

إحصائيات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. ٢٠٠٥م منظمة العمل العربية، إحصائيات ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٥)

القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية والعمالة الوافدة ٢٠٠٦م

م	اسم الدولة	اجمالي القوى العاملة	العمالة الوطنية		العمالة الوافدة		حجم ونسبة العمالة حسب الجنسية %									
			العدد	%	العدد	%	عربية		آسيوية		أوروبية		أمريكية		أخرى	
							العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٣١٥,٠٠٠	٥٧٧,٠٠٠	١٧,٧٤	٢,٧٣٨,٠٠٠	٨٣,٣٦	٣٣٨,٠٠٠	٨,٧١	٢,٣٨٦,٠٠٠	٨٧,١٤	٤١,٠٠٠	١,٥٠	١٥,٠٠٠	٠,٥٤	٥٨,٠٠٠	٢,١١
٢	مملكة البحرين	٥٢٢,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	٤١,٤٢	٣٠٦,٠٠٠	٥٨,٥٨	٣٨,٠٠٠	١٢,٤٢	٢٥٥,٠٠٠	٨٠,٠٧	٦,٠٠٠	١,٩٦	٦,٠٠٠	١,٩٦	١١,٠٠٠	٢,٥٩
٣	المملكة العربية السعودية	٧,٥٧٩,٠٠٠	٢,٦٨٥,٠٠٠	٣٥,٤٣	٤,٨٩٤,٠٠٠	٦٤,٥٧	١,٥٢٧,٠٠٠	٣١,٢٠	٢,٩٠٢,٠٠٠	٥٩,٣٠	١٥٩,٠٠٠	٣,٢٥	١٠٣,٠٠٠	٢,١٠	٢٠٣,٠٠٠	٤,١٥
٤	سلطنة عمان	٩١٤,٠٠٠	٣٠٩,٠٠٠	٣٣,٨٧	٦٠٥,٠٠٠	٦٦,١٣	٣٤,٠٠٠	٥,٦١	٥٥٩,٠٠٠	٩٢,٤٠	-	-	-	-	١٣,٠٠٠	١,٩٩
٥	دولة قطر	٥٥٥,٧١٤	٢٤٠,٦٨٠	٤٣,٦٦	٣١٥,٠٣٤	٥٦,٦٩	١٢٦,٠١٣	٤٠,٠٧	١٤٤,٩١٥	٤٥,٦٤	٥,٩٥٤	١,٩٩	-	-	٣٨,١٥٢	١٢,٣٠
٦	دولة الكويت	١,٥٩٤,٦٠٣	٢٩١,٨١٢	١٨,٣٠	١,٣٠٢,٧٩١	٨١,٧٠	٤٠٣,٠٠٠	٣٠,٩٥	٨٥١,٠٠٠	٦٥,٣٦	٤,٠٠٠	٠,٣١	٢,٠٠٠	٠,١٥	٤٢,٠٠٠	٢,٦٣
	المجموع	١٤,٤٨٠,٣١٧	٤,٣١٩,٤٩٢	٢٩,٧٣	١٠,١٦٠,٨٢٥	٧٠,٣٧	٢,٣٦٦,٠١٣	٣٣,١٩	٧,٠٨٧,٩١٥	٦٩,٩٠	٢١٥,٩٥٤	٢,١٢	١٣٦,٠٠٠	١,٢٥	٣٦٤,١٥٢	٢,٥٤

المصدر:

منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية ٢٠٠٧م.

معلومات إضافية

الاستغناء عن العمالة في منطقة الخليج:

بدأ طوفان الاستغناء عن العمالة حركته في العالم كله، ولم تكن المنطقة العربية، وخاصة الخليجية في مأمن منه.. ففي الولايات المتحدة خسّر نحو ستمائة ألف أمريكي وظائفهم خلال شهر يناير الماضي فقط، في أسوأ أزمة منذ ٣٤ عامًا، وفي الصين أُجبر عشرون مليون عامل على ترك وظائفهم، فيما حدّر الخبراء في العالم من اضطرابات أمنية واجتماعية بسبب تلك الأزمة.

أما في منطقة الخليج ومع توقف مشروعات بقيمة ١٥٠ مليار دولار، خاصة في القطاع العقاري، فقد خسّر نحو ٤٥ ألف موظف وعامل حتى شهر فبراير الماضي وظائفهم، مع توقعات بأن يقفز العدد إلى ١٦٠ ألفاً بنهاية عام ٢٠٠٩م، إضافة لانكماش عمليات التوظيف بنحو ٣٠٪ خلال نفس العام، مع ارتفاع نسب الباحثين عن العمل لأكثر من النصف.

وأكد التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية أن عام ٢٠٠٩م سينتهي بانضمام ما يتراوح بين ١٨ مليون إلى ثلاثين مليون شخص لصفوف العاطلين عن العمل على مستوى العالم، ووفقاً لإحصائيات منظمة العمل العربية يعمل في دول الخليج العربي ١٢ مليون وافد، معظمهم في السعودية، ولم تقتصر حركة الاستغناء الواسعة عن العمالة -التي تجري حالياً- على العمالة الوافدة، بل تعدتها لتشمل المواطنين الخليجين الذين ظنوا أنهم سيكونون بمنأى عنها، فالكويت والبحرين والإمارات شهدت حالات إنهاء خدمات بعض المواطنين، خاصة في القطاع الخاص.

بعض مظاهر الأزمة في دبي:

في ذروة الطفرة النفطية العام الماضي توقع حاكم دبي نموًا اقتصاديًا يقدر بـ ١١٪ سنويًا ما يعني توفير تسعمائة ألف فرصة عمل جديدة، لكن جاءت الأزمة المالية لتأخذ هذه التوقعات إلى منعطف آخر؛ إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ١٥٠٠ تصريح عمل وتأشيرات مرتبطة به يتم إلغاؤها يوميًا في دبي، فيما تواجه البنوك وشركات التأمين هناك أزمة مع عملائها المستغنى عنهم؛ لعدم قدرتهم على سداد ما عليهم من مستحقات.

وكانت آثار الأزمة الاقتصادية قد بدأت بالظهور من خلال نقص في السيولة، ومصاعب في التمويل، أثرت على القطاع العقاري، فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع، مما أسفر عن موجات متتالية من الاستغناء عن الوظائف، والتي طالت بدايةً موظفي المبيعات في الشركات العقارية، ثم تبعهم المهندسون والفنيون العاملون في شركات الإنشاءات، ولم يسلم موظفو البنوك والتسويق والعلاقات العامة وغيرهم. فيما رصدت شركات التوظيف زيادة لافتة في طلبات العمل جراء عمليات الاستغناء عن الوظائف.

ورغم عدم توفر الأرقام الحقيقية حول هذا الشأن، فإن بعض الأخبار الواردة من الشركات في دبي تؤكد أن الاستغناء عن العمالة يتم على نطاق واسع، كما سارعت العديد من الشركات بالاستغناء عن موظفيها مع بوادر الأزمة، رغم تحقيقها كلها لأرباح جيدة منذ بداية الطفرة النفطية الأخيرة، أي منذ عام ٢٠٠٤م وحتى نهاية العام الماضي.

وذكرت بعض التقارير الصحفية أن من أبرز الشركات العقارية الكبرى التي قامت بتسريح موظفين في إمارة دبي: شركة «نخيل» للتطوير العقاري، المملوكة لحاكم إمارة دبي، وسرحت ٥٠٠ موظف كانوا يشكلون نحو ١٥٪ من إجمالي حجم القوة العاملة لديها، ومعظمهم من فريق المبيعات.

وسرحت شركة «داماك» العقارية ٢٠٠ موظف، بينما كانت «تعمير» للتطوير العقاري قد سرحت على دفعات ما مجموعه أكثر من ١٥٠ موظفًا لديها، وفي القطاع العقاري أيضًا سرحت شركة «أمنيات» للتطوير العقاري ١٠٠ موظف، فيما لا تزال دبي للعقارات وسما دبي متمسكتين بعدم تسريح عمالهما، رغم أن المعلومات تفيد بموجة تسريح طالت أعدادًا كبيرة من موظفيهما.

كما أشارت التوقعات إلى أن عشرات الآلاف من عمال البناء، وأغلبهم من الجنسيات الآسيوية من الهند وبنجلادش سيفقدون عملهم وظائفهم، ويعودون إلى بلادهم مع توقف أو تأجيل نصف مشاريع الإمارة.

وذكرت مصادر اقتصادية أن شركات في دبي خاصة شركات المقاولات والبناء قد تكون سرحت فعلاً أكثر من ٢٠ ألف عامل بناء، أو قامت بنقلهم إلى وحدات تابعة في دول أخرى.

وذكر القنصل المصري العام في دبي والإمارات العربية السفير «مهاب نصر» في تصريحات صحفية أنه تم الاستغناء عن بضعة آلاف من العمال والموظفين المصريين في دبي، مشيرًا إلى أن معظمهم يعملون في شركات خاصة، مثل شركات المقاولات والبناء، والأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات.

وتوقع تقرير صدر في أبريل الماضي من المجموعة المالية المصرية «هيرميس» أن يتراجع عدد سكان دبي نحو ١٧٪ من ١,٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٨م إلى ١,٤٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٩م؛ بسبب ترحيل عدد كبير من الوافدين.

لكن أرقامًا أخرى تشير إلى أن سوق العمل في دبي، وفي الفترة ما بين شهري أكتوبر ٢٠٠٨م ومارس ٢٠٠٩م، قد استوعبت (٦٦٢) ألف فرصة عمل، بينما تم إلغاء (٤٠٠٥) فرصة عمل، أي أن الطلب على العمال مستمر.

تسريح العمالة في الكويت:

أنهت الشركات الخاصة في الكويت خدمات نحو ٤٠٪ من الموظفين من إجمالي مليون ونصف مليون وافد يشكلون نحو ٨٠٪ من إجمالي القوى العاملة، كما فرضت على البعض إجازات إجبارية تمتد شهورًا.

ولم تسلم كبريات شركات الاستثمار من آثار الأزمة المالية؛ حيث كان معظم هذه الشركات تستثمر جل أموالها في البورصة التي تعرضت بدورها لخسائر كبيرة.

وقامت واحدة من أكبر الشركات الاستثمارية في الكويت «شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبال)» بتسريح نحو ١٠٪ من موظفيها، وتقليص رواتب من تبقى منهم بنسبة تصل إلى ٢٠٪، فيما أدت الخسارة إلى قيام شركة عملاقة أخرى هي شركة دار الاستثمار (الدار) إلى إغلاق صحيفة «الصوت» اليومية التي كانت تمويلها.

وفي غياب المعلومات الدقيقة عن حجم المشكلة تبقى العمالة الوافدة -والتي تشكل أكثر من ٩٠٪ من مجمل العمالة في القطاع الخاص- المتضرر الأكبر من عمليات الاستغناء.

ولم تتج العمالة الوطنية الكويتية - التي تضاعفت أعدادها في القطاع الخاص في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب الإجراءات الحكومية - من تبعات الأزمة المالية، وهو الأمر الذي أغضب نواب البرلمان الذين يعارض بعضهم تمرير خطة الإنقاذ الاقتصادي؛ بحجة أن القطاع الخاص لا يقدم شيئاً للبلد .

وأشار البعض إلى أن أضرار الاستغناء عن جزء من العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الخاص لا تقتصر على الضرر الشخصي عليهم، بل ستشكل تحدياً لجهود الخصخصة التي تدفع بها الحكومة منذ سنوات في ظل غياب الأمن الوظيفي، وبينما تصر الشركات على أن استغناءها عن جزء من عمالتها الوطنية جاء لظروف خارجة عن إرادتها، يتهم آخرون الشركات باتخاذ هذه الخطوة لاستخدامها كورقة ضغط على الحكومة والبرلمان لإجازه خطة الإنقاذ .

المصادر:

«طوفان الاستغناء عن العمالة في دول الخليج»، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦م،
انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/12763DB4-9CDA-47BD-B007-2BCDCFF25D8E>

موقع الأسواق. نت، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣م، انظر الرابط:

<http://www.alaswaq.net/articles/2009/04/03/22430.html>

الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١٠٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦م، انظر الرابط:

<http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2009/4/6/INVE4.HTM>

أوضاع العمال العرب في عام الأزمة، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦م، انظر
الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/27013F8F-11CA-4710-AD72-E14FA942642D.htm>